

الأقتصاد والبيئة صراع المصالح والحقوق

د. رائد شهاب احمد

كلية القانون / جامعة ديالى

المقدمة :-

هنالك بعض الجوانب المهمة في الحياة الأقتصادية تفرض نفسها ولم تدخل صلب التحليل الأقتصادي بعد فلا زالت الجامعات تدرس علم الأقتصاد وعلى أنه (العلم الذي يبحث في الأستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن ، أو أشباع الحاجات الأنسانية بأقل تكلفة ممكنة)

هذا المفهوم لعلم الأقتصاد بدأ يتغير ولم يعد لفهم الكلاسيكي له متناسياً مع متطلبات تطور النشاط الأقتصادي ، فعند العودة الى هذا المفهوم نجد أنه لا يأخذ بالأعتبار الجانب البيئي في النشاط الأقتصادي . فالأستخدام الأمثل للموارد يقصد به وفق المفهوم الكلاسيكي . الأستخدام الأمثل للموارد البشرية تعتبر أصولاً إنتاجياً أي تلك الموارد التي تقسم تقسيماً نقدياً في السوق وتستخدم في العملية الإنتاجية ولا تعتبر الموارد الطبيعية أصولاً إنتاجية وبالتالي لا تدخل ضمن أطار الأستخدام الأمثل لا تزال هذه الموارد مستبعدة في مفهوم (الأستخدام الأمثل) كما أن تعبير (أقل تكلفة) ولا يزال يقصد به أقل تكلفة بالنسبة للعوامل الإنتاجية الداخلة في العملية الإنتاجية مباشرة ولا تؤخذ بالأعتبار الخسائر البيئية والتكاليف الأجماعية أي التكاليف على مستوى المجتمع وعلى مستوى الأقتصاد ككل والتي تسمى بالتكاليف الخارجة تعد انتاجاً أي منتج صناعي مثلاً لا يحسب ضمن التكلفة سوى التكلفة داخل المجمع الصناعي ولا يحسب كم طناً من الاسماك قد دمر في البحيرة أو في البحر المجاور – مقابل أنتاج هذا المنتج أم كم شخصاً قد تضرر أو مرض نتيجة الغازات أو الغبار المنطلق وكم يكلف علاجها وما هي الخسائر الإنتاجية الناتجة عن التوقف عن العمل بسبب المرض وكم هو حجم الضرر الحاصل في المزروعات والغابات والهوا في المنطقة المحيطة بالمجمع الصناعي .

وعلى صعيد الأسباب التي تتعلق بالسلوك البشري وضمن الدراسة الحالية الخاصة بأقتصاد البيئة ففي البلدان النامية نظراً لأن هذه البلدان تعطي الأولوية لأشباع الحاجات الأساسية للسكان فإن تخريب البيئة لا يعطى الا قليلاً من الأهتمام . إذ يكون الأهتمام منصباً على تحقيق متطلبات الحياة الأساسية من الغذاء والسكن والكسا ولو كان ذلك على حساب البيئة .

وفي البلدان الصناعية المتقدمة ذات مستوى المعيشة المادية المرتفع وصل السكان الى مستوى من التربية والفكر بحيث انهم غير مستعدين للتخلي عن مستوى المعيشة المادي المتاح الذي وصلوا اليه مقابل تحسين نوعية البيئة ، والفرد الواحد في البلدان الصناعية

المتقدمة حسب التقديرات هو أخطر على البيئة وعلى الموارد البيئية الطبيعية لمقدار أربعة أمثال نظيره في البلدان النامية نظراً لما يستهلكه الفرد في البلدان المتقدمة وما يحتاجه من متطلبات تفوق كثيراً ما يحتاجه الفرد في البلدان النامية .
وعلى صعيد أزمة البيئة وعلاقتها في النظم الاقتصادية فقد تختلف أسباب المشكلة البيئية بين بلدان اقتصاد السوق وبلدان اقتصادات التخطيط المركزي ولكن النتيجة واحدة وهي أضرار وتدمير بيئي في كلا المجموعتين .
ففي نظم اقتصادات السوق أن أسباب المشكلة البيئية في بلدان اقتصاد السوق هي سعي المنشآت الخاصة للأستهلاك الأوسع للموارد ولتعظيم الربح الى أقصى حد ممكنة ومن هنا تنشأ التكاليف الخارجية التي يتحملها المجتمع ككل والتي تأخذ شكل تخريب بيئي .
وفي نظم الاقتصادات المخططة مركزياً . يفترض نظرياً أن تكون مشكلة البيئة في بلدان الاقتصادات المخططة مركزياً أقل حدة نظراً لأن الدولة تسيطر على الإنتاج وتؤثر بشكل كبير في الأستهلاك وبالتالي يمكن أن تؤخذ البيئة بالأعتبار من خلال حسابات التكلفة والتسعير وأجراً ات الحماية وذلك بأعتبار أن لا يعتبر هدفاً بحد ذاته في هذه البلدان .

ولكن الواقع هو أن هذه البلدان تسعى جاهدة لجعل معدل نمو الناتج الأقتصادي الأجمالي أعلى ما يمكن ولو كان ذلك على حساب البيئة أحياناً والمنشآت في هذه البلدان لا يكون هدفها الأساس هو تحقيق الربح وإنما هدفها هو تنفيذ أرقام الخطة وبالتالي تنصب أهتمامات الإدارة على تحقيق هذا الهدف .

فرضية البحث :

يتطلب البحث فرضية مفادها أن المستجدات والتطورات الأقتصادية والبيئية أفرزت الى وجود ما يسمى علم اقتصاد البيئة وأن هذا العلم لا بد أن يتناسب مع مشكلة البيئة والتطورات البيئية وذلك على مستوى حسابات المنشآت الأقتصادية وأنعكاساته على مستوى الحسابات الأقتصادية العامة .

هدف البحث :

- انسجاماً مغظرية البحث فقد جا البحث لبيان الأهداف التالية :
- 1- بيان أهمية البيئة في الحسابات الأقتصادية العامة .
 - 2- أبراز أهم المعوقات التي فترض بنا حسابات أقتصادية بيئية .
 - 3- توضيح الأهمية الأستراتيجية لعلاقة البيئة بمفاهيم النمو والتنمية الأقتصادية .

منهجية البحث :

أنسجاماً مع فرضية البحث كم تقدم تم الاعتماد على الأسلوب الأستنتاجي والتحليلي لطبيعة العلاقة بين الأقتصاد والبيئة حيث تم تقسيم البحث الى فصلين اساسيين .
تتاول الفصل الأول مفهوم البيئة في الحاجات الاقتصادية حيث تضمن مبحثين أساسيين
تتاول المبحث الأول البيئة والنمو الأقتصادي من حيث كرس المبحث الثاني الى بيان علاقة البيئة بالتنمية الاقتصادية .
أما الفصل الثاني فقد جا متناولاً عن الأبعاد الاقتصادية والتقسيم الدولي مشكلة البيئة حيث تضمن ثلاثة مباحث اساسية تتاول المبحث الاول البعد العالمي لمشكلة البيئة من حيث جا المبحث الثاني موضحاً البعد الجغرافي للموجودات والموارد البيئية في حين كرس المبحث الثالث الى بيان التقسيم الدولي للعمل ومشكلة البيئة .
واخيراً تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها خدمة البحث

الفصل الأول

البيئة في الحسابات الاقتصادية

مدخل :-

أن مهمة الحسابات الاقتصادية العامة الحالية هي قبل كل شي تقديم صورة أجمالية كمية لمجريات الحياة الاقتصادية خلال الفترة الماضية وذلك في الأمد القصير والمتوسط من خلال قاعدة معلومات واسعة وجدية وكذلك تقديم معلومات تفصيلية حول انتاج السلع وأستخدامها وحول نشو الدخل وتوزيعه إضافة الى عمليات التحويل وتعتبر هذه المعلومات أداة مساعدة لاغنى عنها لمراقبة وتحليل النشاط الاقتصادي ولتقويم التطور الأقتصادي الكلي للبلدان .
وحول إمكانية تطبيق حسابات اقتصادية بيئية لا تزال حسابات التكاليف البيئية للنمو للتنمية الاقتصادية في بداية الطريق وقد يكون توسيع نطاق الحسابات الاقتصادية الوطنية وتحويلها الى حسابات اقتصادية مصححة شيئاً أمر سهلاً نسبياً .
الا أن الصعوبة تكمن في التوصل الى تقديرات حقيقية كمية ونقدية للموارد والأضرار البيئية ولكي تكون موجودات الطبيعة (النفط ، المعادن ، الغابات ، المياه ، الثروة السمكية الخ) داخلة ضمن أطار الحسابات الاقتصادية الوطنية .
وبنا على ما تقدم فإن النقص الحاصل في حساب وتقويم الأضرار البيئية يمكن عليه من خلال تطوير الطرق المعرفية الجديدة ومن خلال تحسين قاعدة المعلومات الإحصائية وبشكل خاص الأحصا ات البيئية وعند محاولة تطبيق حسابات اقتصادية بيئية لا بد من المرور عبر مرحلتين أساسيتين .
المرحلة الأولى :- حصر وتحديد المعلومات المتعلقة بالتيارات والموجودات الاقتصادية البيئية يحتوي على وصف للنظام البيئي وموازن للموارد والموجودات والأضرار البيئية بشكلها المادي .

المرحلة الثانية :- حل مشكلة التقويم النقدي للمعطيات والموجودات والأضرار البيئية وفقاً لمعايير محددة وذلك للتمكن من جمعها وربطها بالحسابات الاقتصادية الوطنية .

المبحث الأول

النمو الاقتصادي والبيئة

يعد النمو الاقتصادي هدفاً لا يختلف عليه للسياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي ضرورة ملحة لجملة من الأسباب منها .

- من خلال النمو الاقتصادي فقط يمكن رفع المستوى المادي للمعيشة .
- عن طريق النمو الاقتصادي يمكن ضمان وزيادة العرض لغرض العمل .
- والنمو الاقتصادي ضرورة لتلبية احتياجات الحكومة كي تقوم بواجباتها وضرورته أيضاً لتحقيق الأهداف الاجتماعية بشكل أفضل

وفي ضوء ذلك فإن لكل مرحلة تاريخية من مراحل التاريخ البشري تؤسس قطاعها المعرفي ونظرياتها بنا على معطيات الواقع المعاشي الذي تتداخل فيه معارف الحقيقة السابقة مع مستجدات اللحظة الأخيرة ولكل مرحلة تاريخية فهم يخلق ومقاييس ومؤشرات مختلفة للظواهر الاقتصادية والاجتماعية ولا تشذ عن ذلك بمفاهيم مثل (النمو الاقتصادي) و (التنمية الاقتصادية) والتي بدأت تأخذ مدلولاً ومنها مختلفاً مع نهاية الفرق الحالي الذي يتسم بتفاهم مشاكل البيئة المتصلة اتصالاً مباشراً بخصائص المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية . (١)

يشكل النمو الاقتصادي هدفاً من أهداف السياسات الاقتصادية في كل دولة من دول العالم ولكن ما هو تأثير هذا النمو الذي لا يزال يقاس بحجم الزيادة الحاصلة في الناتج القومي لبلد من البلدان خلال فترة محددة بالمقارنة مع الفترة السابقة على البيئة وعلى الموارد الطبيعية وعلى مستقبل التنمية البشرية المستدامة عمقاً وما هي العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي وبين البيئة ؟ أنجز الأهم من النمو الاقتصادي ينسجم مستقبلاً .

عن إعادة إنتاج الطبيعة وهذا ما يفرض علينا أن ننظر الى الطبيعة كجزء مهم جداً في الاقتصاد .

وفي سياق ما تقدم فإن النمو الاقتصادي وكما أوضحناه بأنه تعبير عن الزيادة في المقدرة الاقتصادية لبلد من البلدان خلال فترة زمنية محددة بالمقارنة بالفترة السابقة وبفهم النمو على أنه الزيادة الحاصلة في الناتج الوطني الحقيقي أي أنه بعيد عن المقدرة الاقتصادية بالناتج الوطني ويعرف الناتج على أنه قيمة إجمالي السلع (بضائع وخدمات) المنتجة في الاقتصاد وخلال فترة زمنية محددة مطروحاً منها قيمة السلع التي استهلكت كمستلزمات في العملية الإنتاجية ووفق هذا الفهم للنمو وللناتج لا تؤخذ بالأعتبارات عناصر البيئة وحجم الخسائر في الموارد البيئية وحجم التكاليف الاجتماعية لهذا النمو وأن النمو الحاصل هو نمو على حساب البيئة فهو لا يأخذ في حساباته الاقتصادية لتلويث وتدمير البيئة وأستشراق الموارد المرتبطة بالانتاج والأستهلاك .

وعلى الرغم من أن أغلب دول العالم قد حققت أقتصاداتها معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الأجمالي (G D P) وهذا يعتبر نمواً حسب الفكر الأقتصادي التقليدي إلا أن ذلك لم يترتب عليه تحسن في مستوى الرفاه الحقيقي للسكان على المدى الطويل . ولا شك أن المواد الغارة المتركمة تؤثر بشكل سلبي على النمو فتراكم هذه المواد يؤثر سلبياً على نوعية البيئة والنمو السكاني يؤثر بشكل سلبي على نوعية النمو وذلك عند التعرف (صفر) لأستخدام البيئة أي عندما تعد موارد البيئة الطبيعية موارد مجانية قيمتها صفر في الحسابات الأقتصادية وللأضرار البيئية أشكال مختلفة فهناك الأضرار الصحية والأضرار الحيوانية والنباتية وأضرار في المناخ والطقس ويتضح التأثير المباشر للتلوث والأضرار البيئية على النمو الأقتصادي من خلال (٢)

١- تدهور الوضع الصحي للقوى العاملة وبالتالي أرتفاع سعر عنصر العمل ونجاحاته في مناطق التجمعات السكانية الكبيرة .

٢- زيادة عناصر الأنتاج وذلك نظراً للحاجة لتغذية المبارة وتصفية الهواء وحماية المباني والألات والتجهيزات واتقان المزيد من الأموال من أجل الوقاية من التلوث بأنواعه .

أن أنفاق الأموال لحماية البيئة يؤثر سلبياً على النمو الأقتصادي وبالمعنى التقليدي وفي المدى القصير أي أن النمو في الناتج الوطني قد ينخفض ولكن كل وحدة تقديرية تتفق من أجل حماية البيئة والحد من الأضرار تنتج وتزيد بالتالي النمو الأقتصادي على المدى البعيد طالما أن أنفاق هذه الوحدة النقدية يعود الى الأقلال من الأضرار البيئية بقيمة أكبر من قيمة الوحدة المنتقة .

المبحث الثاني التنمية الأقتصادية – البيئة

أن المفهوم السائد للتنمية هو التنمية الأقتصادية الأجماعية أي التنمية الأقتصادية ذات البعد الأجماعي ، أما المفهوم الأخر للتنمية والذي بدأ بفرض نفسه والموازي للمفهوم السابق فهو التنمية الأقتصادية – البيئة أي التنمية الأقتصادية ذات البعد البيئي والتي تستند الى المفهوم المتجدد للتنمية أو ما يسمى بالتنمية المستدامة التي تعني (التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على خدمة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم والتي تحقق التوازن بين التنظيم البيئي والأقتصادي والأجماعي وتساهم في تحقيق أكبر قدر من الأرتقا في هذه الأنظمة الثلاث) (٣) .

أن النتيجة لا تتطابق مع النمو بأي شكل من الأشكال فالتنمية عبارة عن عملية أقتصادية وأجماعية سياسية ثقافية بيئية شاملة ولا يمكن للتنمية أن تنحصر في النمو المادي فقط وهناك فرق بين النمو المتمثل في زيادة الأنتاج الأجماعي الأجمالي أو متوسط دخل الفرد وبين التنمية بمفهومها الشامل التي تكون مترادفة بمتغيرات هيكلية في النواحي الأقتصادية والأجماعية والثقافية خلال صيغة طويلة من الزمن ولا يمكن أن

يكون مستوى دخل الفرد أو معدل نمو دخل الفرد المؤشر الأساسي على مدى تقدم المجتمعات باتجاه التنمية .

أن مفهوم التنمية الاقتصادية مرتبط بالرفاه الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة وذلك من خلال رفع مستوى ونوعية حاجات الإنسان الأساسية والثانوية في المدى البعيد ولتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الحديث لا بد من التغلب على عقبات وتحديات كثيرة من أهمها مشكلة البيئة .

لا شك أن هناك اتفاقاً عاماً على المستوى النظري وفي مختلف دول العالم حول الحاجات أو الحاجة الى ضرورة الربط بين السياسات التنموية والبيئية .

ألا أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين بلاغة الكلام وبين الممارسة العملية على أرض الواقع ربما كانت الأهتمامات تنصب سابقاً على أثار التنمية في البيئة ، واليوم الحاجة الماسة لفهم الطرائق التي يمكن للتدهور البيئي أن يقود الى وقف التنمية بل ربما تغيير اتجاهاتها (٤)

أن الهاجس الذي يلاحق كل شعوب الأرض هو كيفية تحقيق تنمية اقتصادية بأقل قدر من من التلوث والأضرار البيئية وبالحد الأدنى من أستهلاك الموارد الطبيعية وهذا يتطلب دمج الاعتبارات البيئية وأدارة الموارد الطبيعية في سياسات وخطط التنمية ، بحيث يكون التخطيط للتنمية والتخطيط البيئي عملية واحدة وبحيث يكون الأهتمام منصباً على نوعية الحياة ونوعية الرفاه أكثر متانة على أنتاج السلع و الخدمات في الأمد القصير ، أن المشاكل البيئية المتعلقة بالما والتربة والهوا يؤثر تأثيراً كبيراً على الأنتاجية وعلى الكفاءة الاقتصادية وهو يستدعي أذخال المعايير البيئية عند أقامة المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية أي القيام بدراسات للجدوى البيئية للمشاريع المقاومة والتي ستقام وألزام المستحدثين بهذه الدراسات التي تبين تأثير المشروعات على البيئة وأمكانية وكيفية معالجة الأثار البيئية الناجمة عن أقامة كل مشروع .

مؤكد أنه لا يمكن إيقاف التنمية من أجل المحافظة على سلامة البيئة ولا يمكن الأستمرار بالقيمة بالشكل السائدة حيث لا تؤخذ الأعتبارات البيئية بالحسابات ... وبالتالي لابد من التوفيق بين التنمية والبيئة وعملية التوفيق هذه يمكن أن تنقسم عن طريق حساب العائدات والتكاليف البيئية للتنمية أي منهم خلال تحليل العائدات والتكاليف الذي يأخذ بالأعتبار العائدات الأجماعية والتكاليف الأجماعية (٥) .

وبأستخدام طريقة تحليل العائدات والتكاليف يمكن ترتيب المشروعات حسب درجة تأثيرها سلبياً وإيجابياً على البيئة حيث تعد الأضرار البيئية تكاليف أجماعية تحسب في دراسة الجدوى البيئية من ضمن تكاليف المشروع وتعد الأثار البيئية الإيجابية للمشروع عائدات اجماعية تحسب ضمن عائدات المشروع وبعد ان يتم حساب كل العائدات والتكاليف يمكن الحصول على القيمة الحالية الأجماعية ويكون المشروع الذي تكون صافي قيمته الحالية بعد حساب كل التكاليف الأجماعية (باقي ذلك

تقدير الأضرار البيئية) والعائدات الأجماعية (بما في ذلك العائدات البيئية أكبر من صافي القيمة الحالية للمشروعات البديلة ، يكون هو المشروع الأفضل من الناحية البيئية ثم يليه في القيمة الحالية وهكذا .

وتكون المشروعات المختارة للتنفيذ أي التي قيمتها الحالية أعلى هي المشروعات التي تساهم في تحقيق التنمية المتجددة باعتبارها تؤدي إلى أضرار بيئية أقل وتكون المشروعات التي قيمتها الحالية أقل هي الأكثر ضرراً للبيئة ونظراً للتطورات المستمرة فإنه يجب أن يكون هناك تقويم بيئي ميداني بعد تنفيذ المشروعات للتعرف على الآثار الفعلية السلبية والأيجابية للمشروعات على البيئة . وعند القيام بتحليل العائدات والتكاليف لابد من حل معضلتين أساسيتين (٦) .

الأولى :- تتعلق بحصر وتقويم الأضرار البيئية نقدياً .
الثانية :- تتعلق بتحديد سعر الفائدة الاجتماعية الذي يجب أن يتم الحساب على أساسه والذي يعكس التفضيل الزمني للمجتمع .

وعند اتباع طريقة تحليل العائدات والتكاليف يجب أولاً تحديد الوضع البيئي الحالي أي قبل البدء بتنفيذ المشروع للتمكن من معرفة التغيرات البيئية التي قد تحصل ، وثانياً يجب تقدير كل العائدات بما في ذلك العائدات البيئية وكذلك تقدير كل التكاليف بما في ذلك التكاليف البيئية الناجمة عن قيام المشروع ويجب أن يكون هناك تصور للتغيرات البيئية المرغوبة التي قد تتجم عند تنفيذ المشروع .

الفصل الثاني

الأبعاد الاقتصادية والتقسيم الدولي لمشكلة البيئة

مدخل :-

بعد أن ظهر النظام العالمي الجديد فأصبحت القيمة عالمية والسوق عالمية ورأس المال عالمياً وأصبحت الثقافات عالمية وها هي الشركات العالمية والمنظمات العالمية وها هي مشكلة البيئة تصبح جزءاً من العالمية ولتصبح أكثر المشاكل العالمية إلى الأكثر نشأةً في دول وأمم العالم والتي لا يمكن النظر إليها إلا من منظور عالمي . ليست مشكلة البيئة مشكلة وطنية وكان المواد الضارة الملوثة عند الحدود الإقليمية للدولة بل علينا أن نأخذ بالحسابات الأثر العالمية للسياسة البيئية الوطنية التي يمكن أن تنتقل عبر التجارة العالمية وغيرها من قنوات العولمة .

وأن مشكلة البيئة وتلوثها وأن بدأت في أول الأمر مشكلة إقليمية تعاني منها بعض الدول إلا أنها تحولت إلى مشكلة عالمية وعائق من عوائق الحضارة البشرية وباعتبار المشكلة هذه عالمية فكان لا بد من مواجهة عالمية لهذه المشكلة أيضاً ولا بد للدول بأسرها أن تتعاون فيما بينها لتحل هذه المشكلة .

" وللأسلام موقف واضح في مثل هذه المشاكل حيث قال سبحانه وتعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) وأيضاً قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (أن الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه) . ولم يخص الحديث الشريف هوية العبد أن يكون مسلماً أو مؤمناً أو ما شابه ذلك بل اكتف بأطلاق لفظ العبد ليشمل جميع صنوف المجتمع ويعني ذلك ضرورة تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان حتى ولو كان من دين آخر لرفع الأذى ولدر المفساد والأخطار

حتى لو لم يكن العبد المحتاج مؤمناً أو مسلماً أو موحداً بل وحتى إذا كان كافراً ومحارباً لله ولرسوله في الحملة .

وبعد أن تطرقنا في الفصل الأول على المنظور الاقتصادي لمشكلة البيئة فلا داعي للأسهاب في المفهوم الاقتصادي . سنعرض في هذا الفصل الأبعاد الجغرافية والموارد البيئية إضافة الى بيان مفهوم التقسيم الدولي للعمل ومشكلة البيئة في مبحث خاص

الفصل الثاني

الأبعاد الاقتصادية والتقسيم الدولي لمشكلة البيئة

المبحث الأول

علم اقتصاد البيئة في منظور التحليل الاقتصادي

لقد أفرزت التطورات البيئية في العقود الأخيرة الى وجود فروع جديدة من فروع العلوم الاقتصادية هو (علم اقتصاد البيئة) الذي نعرفه بأنه : (العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلفة الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبة للحياة الاقتصادية وبهدف الى المحافظة على توازن بيئة تضمن نمو مستديماً) وقبل الحديث عن مهام ودور اقتصاد البيئة وعن مستوياته لا بد من تحديد مصطلح البيئة .

تعني البيئة في المفهوم الواسع مجمل العوامل التي يكون لها دور في تحديد الوجود البشري أي العوامل التي تحدد الشروط المادية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية لعلاقات البشر .

ويتضمن التعريف الذي يتبناه الاقتصاد والبيئة المفاهيم البيئية الآتية

أ- البيئة الاجتماعية :- وتتضمن المجال أو الحقل الاجتماعي للفرد والأسرة والمجموعات البشرية والمجتمع (٦) .

ب- البيئة الجغرافية (المكانية) :- وتشمل المحيط الجغرافي للبشر في الحي والقرية والمدينة والدولة .

ت- البيئة الحيوية :- وتتضمن الواقع البيئي للبشر والحيوانات والنباتات والشروط الضرورية لحياتها المشتركة ويشمل ذلك الآثار الناجمة عن التطورات التقنية والاقتصادية والسكانية حيث يشمل مفهوم البيئة في الفقرة (ب) و (ت) المشاكل المتعلقة باستخدام المكان ووجود الخدمات الطبيعية والكثافة السكانية وحماية الطبيعة وتلوث البيئة .

بهذا الفهم للبيئة يكون قد تم أحتوا المشكلتين الرئيسيتين اللتين يحتدم حولهما النقاش في مجال البيئة .

الأولى :- مشكلة الأضرار وتلويث المجال الحيوي من خلال الأتبعات للغازات السامة والنفايات والأخلال بالتوازنات البيئية .

الثانية :- مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة (

الخامات الطبيعية الزراعية وبقية مرتكزات الحياة البيئية) وتعني البيئة بالمعنى الضيق أو الأكثر ضيقاً حالة الهواء والماء والأرض والنباتات والحيوانات البرية (٨)

ومن التعريف الذي أوردناه لأقتصاد البيئة يمكن أن نميز بين مستويين للاقتصاد والبيئة على مستوى المنشأة (مستوى جزئي) واقتصاد البيئة على مستوى الاقتصاد ككل (مستوى كلي)

١- أقتصاد البيئة الجزئي (على مستوى المنشأة) (٩)

يمثل أقتصادالبيئة الجزئي جزاً من أقتصاد المنشأة الذي يهتم ويحل علاقة المنشآت بالبيئة الطبيعية والتطور النوعي للبيئة المحيطة وأثر السياسات البيئية على المنشأة والاقتصاد والبيئة على مستوى المنشأة المهام الآتية :-

أ-دراسة وتحليل أجراءات حماية البيئة على المنشأة وأهدافها وعلى تنظيم الربح فيها

ب- تقديم المشاورات والنصائح للمنشأة المناسبة والمنسجمة مع متطلبات حماية البيئة

ت- المساهمة في توجيه الأنتاج بما تقتضيه التوجيهات والتعليمات واللوائح البيئية .

ث- دراسة الأستثمارات البيئية التي تحد من الأخطار البيئية

ج-أعطى المعلومات حول تكاليف حماية البيئة ونفقات الأستثمار وتأثير حماية البيئة على حسابات الأرباح والخسائر وتحليل الجدوى البيئية للمشاريع .

ح- أعطى النصائح وتحليل المشاكل ودراسة آفاق المستقبل لبعض فروع الأقتصاد الوطني في ضوء التطورات البيئية لمنشآت الخدمات والنقل وصناعة حماية البيئة والتجارة والتأمين .

٢- أقتصاد البيئة الكلي :

يتناول أقتصاد البيئة الكلي مشاكل البيئة على مستوى الأقتصاد ككل من أهدافه الوصول الى مستويات أعلى الرفاه الأقتصادي المستديم الذي يأخذ بالأعتبار المحافظة على نوعية البيئة عبر مستويات عليا ويعالج أقتصاد البئة الكلي الموضوعات الآتية .

● التقويم المادي والنقدي للأضرار البيئية وكذلك تقويم التحسين البيئي الناجم عن السياسة البيئية فيالنشاطات الحكومية الخاصة وفي ضوء ذلك فأن لأقتصاد البيئة الكلي مجموعة من الوظائف يحقق أن يقوم بها .

● أقتصاد البيئة كجزء من العلوم الأقتصادية الكلية أي ليس فقط تخصيص التكاليف على مستوى المنشآت وإنما التكلفة على مستوى المجتمع وعلى مستوى الأقتصاد ككل .

● تقديم المعلومات والأستشارات التي يمكن على أساسها أخاذ القرارات وذلك من خلال .

تقويم الأجراءات البيئية وأجراءات حماية البيئة ونتائج ذلك الأجراءات .

● تقويم تأثير حماية البيئة على الأهداف الأقتصادية ذات الصلة فالسياسة البيئية تؤثر في السياسات الأخرى كالسياسة الأقليمية وسياسة الطاقة والموارد .

المبحث الثاني : البعد الجغرافي للموجودات والموارد البيئية

- تأخذ المشاكل البيئية دائماً بعداً جغرافياً (مكانياً) ومن وجهة النظر الجغرافية هذه يمكن التطرق بين الموجودات والموارد البيئية الآتية :-
- 1- الموجودات البيئية كلونية كالفضا والغلاف الجوي المحيط بالكرة الأرضية .
 - 2- الموجودات والموارد البيئية العالمية العامة . وتعتبر هذه حيزاً من النظام البيئي العالمي كالمحيطات والبحار .
 - 3-الموارد والأنظمة البيئية العابرة للحدود كالهوا والأنهار حيث يمكن أن تنتقل المواد الملوثة عبر النهار أو عبر الهوا كما هو الحال بالنسبة للأمطار الحامضية .
 - 4- الموجودات البيئية الوطنية كالبحيرات والغابات والأنهار المحلية .
 - 5-الموجودات البيئية الإقليمية والتي تعتبر جزءاً من الموارد الاقتصادية الوطنية وتكون محصورة ضمن إقليم محدد أن تضيق الموجودات البيئية ضمن نظام ذي أبعاد جغرافية مختلفة يعتبر مهماً للتمكن من معالجة المشاكل البيئية انطلاقاً من انتشارها جغرافياً
- كما أن البعد الجغرافي للموجودات والموارد البيئية تفتح المجال لتنوع الأجراء والحلول الممكنة لمعالجة المشاكل البيئية .

المبحث الثالث : التقسيم الدولي للعمل ومشكلة البيئة .

- يعني التقسيم الدولي الحالي ببساطة أن البعض يتخصص بالربح (البلدان الصناعية المتقدمة) والبعض الآخر يتخصص بالخسارة (الدول النامية) .
- لقد تسارع بيع الثروات الخام الطبيعية في العقود الأخيرة وبشكل خاص بعد أن أصبحت هنالك سهولة في عمليات النقل والاتصال وبعد التطور الكبير في وسائل الاتصالات تطور البيئة التنموية للمواصلات أثر تأثيراً سلبياً على نوعية البيئة لسببين أساسيين :-
- الأول :- التسارع الكبير في استخراج ونقل الثروات الطبيعية أي تسارع عمليات تدمير البيئة .
 - الثاني :- انهيار الأسعار الناجم عن الفائض في عرض الثروات الباطنية والسلع الطبيعية في السوق العالمية .
- حيث أدى التطور السريع لوسائل النقل والمواصلات الى تطور آلية التقسيم الدولي للعمل لصالح البلدان المتقدمة حيث تتمركز الشركات العالمية العملاقة وتنتزع فروعها في مختلف أرجاء المعمورة حتى أواخر السبعينات والثمانينات كانت البلدان النامية أن موقعها السي ضمن إطار التقسيم الدولي للعمل يحدد ظاهرة مرافقة لعصر الأستعمار وبالتالي فإن التجربة من الأستعمار يقود الى تحسين موقع هذه البلدان بشكل أوتوماتيكي

في القسم الدولي للعمل وقد علق هذه البلدان أصلاً أمالاً وطموحات كبيرة وعريضة على منظمة الأمم المتحدة التي تشكل البلدان النامية الإقليمية الصدد فيها في الوقت الذي بدأت فيه منظمة الأمم المتحدة تخسر الكثير من ثقلها وتأثيرها الدولي مقارنة ببداية عهدها

وعندما تمكنت دول الأوبك عام ١٩٧٣ من رفع أسعار النفط أعتقد السياسيون والمفكرون في البلدان النامية بأن وضع المصدرين للخامات الأولية قد أصبح غير . أن البلدان الصناعية المتقدمة المتعطشة للموارد الأولية الخام ستصبح في موقع التبعية للبلدان النامية المصدرة للموارد الأولية الخام لكن الوضع لم يكن كذلك فبعد مرور مدة من ذلك التاريخ (أزمة النفط عام ١٩٧٣) لم يستطيع مصدر الموارد الأولية الخام أن تجد أقتصاداتهم في شي . وإنما حصل العكس . وأنهارت الأموال وأصبح الوضع أكثر سو ١ .

لقد رفع التقسيم الدولي للعمل الإنتاجية بشكل أجمالي وقاد هذا الأرتفاع في الإنتاجية الى أستنزاف ونهب الثروات الطبيعية للبلدان النامية بينما تستطيع البلدان النامية أن تسدد فوائد نشاط عربونها ؟ أنها لا تمتلك في الغالب سوى الموارد الطبيعية تبيعها في السوق العالمية وبشكل جزئي يتبع هذه البلدان هوائها ومائها وارضها للبلدان المتقدمة فعندما يقوم الأمريكيون أو الأوربيون أو اليابانيون بنقل أو بالأحرى تهجير صناعتهم الملوثة للبيئة الى البلدان النامية أو عندما يقومون بدفع نفقاتها الملوثة للبيئة في أراضي هذه البلدان فإن ذلك يعني أن البلدان النامية تبيع أراضيها وما ها وهوا ها للدول المتقدمة .

لقد بلغ حجم التدفق الصافي من البلدان النامية الى البلدان الصناعية في السنوات الأخيرة ومنذ عام ١٩٨٥ ثمانون مليار دولار سنوياً والقسم الأعظم من هذه المبالغ من أجل خدمة الديون (الفوائد) ويتم تحصيل هذه المبالغ بأغلبيتها عن طريق الخامات الطبيعية المعدنية وغير المعدنية أي أن خدمة الديون واقساط الديون نفسها تسدد عن طريق الثروات الطبيعية أي من خلال أستنزاف الموارد البيئية في هذه البلدان .

خاص مما تقدم أن المشكلة الأولى في البلدان النامية هي ليس مشكلة بيئية أو مشكلة الزيادة السكانية وإنما المشكلة الأولى هي تشمل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان والمشكلة البيئية هي في قسمها الأعظم أفرز للأحتقانات التنموية في هذه البلدان .

الخلاصة

أن البيئة الطبيعية هي ليست بحاجة الى بني البشر ولكن الأنسان بحاجة الى الطبيعة حيث أن أزمة المجتمعات المعاصرة يتمثل في الشكلية علاقة هذه المجتمعات بالبيئة ف عوامل البيئة تتداخل في كل النشاطات الاقتصادية بل هي التي تؤثر في كل جوانب النشاط والجهود البشري .

ولم يعد يسمع التدمير الحاصل في البيئة بالنظر الى مشاكل البيئة على أنها مشاكل جانبية للنشاط الاقتصادي حكماً على النجاح الطويل الأمد والأقل ضرراً للبيئة ويجب أن يكون هدف السياسات الاقتصادية هو النمو الاقتصادي النوعية وليس الكمي فقط . ويمكن أن نفهم أزمة البيئة من وجهة النظر الاقتصادية على أنها عدم إعادة إنتاج عامل الإنتاج (الطبيعية) بشكل كاف فلقد كان يتم رفع مستوى المعيشة عبر العصور التي حلت عن طريق استنزاف رأس المال الطبيعي وكان ينظر الى الطبيعة ضمن إطار العملية الإنتاجية كشرط أساسي للإنتاج وتصدر الموارد المجانية . ولكن ذلك الزمن قد ولا ويمكن لأقتصاد ناجح أن يستمر دون أن يأخذ بالاعتبار الطبيعة كعامل إنتاج الى جانب العمل ورأس المال وكما أن العمل ورأس المال يساهمان في الناتج الاجتماعي ويعاد إنتاجها كذلك هي الطبيعة تساهم في الناتج الاجتماعي وتحتاج الى إعادة الإنتاج بقسم كبير من الناتج الاجتماعي تقدمه الطبيعة وخاصة في البلدان التي تعتمد بشكل أساسي على ثروتها الطبيعية (النفط ، الغاز ، الغابات ، الفوسفات الخ) . حيث يقوم العمل ورأس المال بتحويل المنافع المادية للطبيعة الى منافع نوعية صالحة للاستهلاك البشري والجزء الأهم من النمو الاقتصادي ناجم عن إعادة إنتاج الطبيعة وبالتالي يجب النظر الى الطبيعة كجزء مهم جداً في الدورة الاقتصادية .

الاستنتاجات والتوصيات

*الاستنتاجات

- 1- تعد البيئة عامل أساسي لمقومات النهوض في النشاط الاقتصادي حيث أن البيئة الطبيعية هي ليست بحاجة الى شيء ولكن الإنسان بحاجة الى الطبيعة حيث ان الأزمة المعاصرة في العالم هي مشكلة بيئية .
- 2- أن العلاقة الناشئة بين المجتمعات والبيئة هي علاقة شكلية حيث ان عوامل البيئة تتداخل في كل النشاطات الاقتصادية بل هي تؤثر في كل جوانب النشاط الاقتصادي .
- 3- الأبخرة المنبعثة تحدث أثار على البيئة وعلى النشاط الاقتصادي أثاراً كبيرة من خلال الانبعاثات التي تفرزها صناعات الدول المتقدمة .
- 4- أن المشكلة الأساسية في البلدان النامية هي ليست مشكلة بيئية أو مشكلة الطبيعة المعدنية هي مشكلة استهداف الموارد البيئية في هذه البلدان .
- 5- أن أزمة البيئة من وجهة النظر الاقتصادية تنم عن رفع مستوى المعيشة عبر العصور السابقة التي حلت على رأس المال .
- 6- لقد قاد التقسيم الدولي للعمل الى استنزاف ونهب الثروات الطبيعية للبلدان النامية فيما لا تستطيع البلدان النامية ان تسد فوائد نشاط عربونها .

*التوصيات

- 1- العمل على منح مراكز ومقرات في فروع علم اقتصاد البيئة بأعتبار العلم الذي يقيس الأثار البيئية على النشاط الاقتصادي .

- ٢- العمل على التوفيق بين الأقتصاد والبيئة من حيث الأثار والأهداف من خلال استغلال الموارد الطبيعية في خدمة النشاط الأقتصادي .
- ٣- العمل على تفعيل مفهوم التنمية المستدامة للبيئة كمورد أضافي يضاف للموارد الأقتصادية .
- ٤- العمل على ضرورة خلق الروابط الأساسية بين السياسات التنموية والبيئية .
- ٥- العمل على حصر البيانات والمعلومات المتعلقة بالوحدات الأقتصادية والبيئية .

المصادر

- ١- مستقليا المشترك (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية) ، ١٩٨٩ ، ص٤٥ .
- ٢- تقرير التنمية البشري لعام ١٩٩٤ ، البرنامج الأئمائي للأمم المتحدة نيويورك ١٩٩٤ ، ص ٨١ .
- ٣- تقرير اللجنة الأقتصادية لغرب أسيا (الأسكوا) عن المؤتمر الوزاري عن البيئة والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٦١ .
- ٤- الأقتصاد ومفهوم البيئة ، نيويورك ، ١٩٩٣ ، ص ٥١ .
- ٥- ديكال الخالدي (بحوث أقتصادية) ، ١٩٩٥ ، ص ١٢١ .
- ٦- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ ، ص ٧١ .
- ٧- محمد حامد عبد الله (مشاكل البيئة المرتبطة بالتنمية) ، ٢٠٠١ ، ص ٥٤ .
- ٨- فؤاد مرسي (المفهوم المادي للتنمية) ، مجلة النفط والتنمية إصدارات دار الثورة للطباعة ، بغداد ١٩٨٧ ، ص ٨١ .
- ٩- محمد أدم (الأقتصاد والبيئة) ، عمان الأردن ، ٢٠٠٥ ، ص ٧ .